

Distr.: General
13 June 2007
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج

الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

موجز

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات التي استخلصها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي من اجتماعاته مع نظرائه من هايتي ومن الدول الأخرى، وبالخصوص من البعثة التي قام بها في هايتي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويشدد التقرير على الجوانب الرئيسية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، والتي تتسم بتقدم مسجل في بعض المجالات وباستمرار وجود مؤشرات سلبية في عدة مجالات أخرى، وهو يبرز الحاجة إلى بناء القدرات لمواجهة جوانب الضعف الهيكلي في مجتمع هايتي. ويحلل التقرير أيضا المسائل الرئيسية المتصلة بالتخطيط الإنمائي وتنسيق المساعدة في هايتي، وهي إشكالية عامة ذات أهمية أساسية في بلد تتوقف حالته إلى حد بعيد على ما يتلقاه من مساعدة دولية. ويختتم التقرير بعد استعراضه لهذه المسائل المختلفة، بتقديم توصيات إلى سلطات هايتي والمجتمع الدولي ترمي إلى تعزيز أثر العمل الإنمائي في البلد، والتشديد على ما أجملته قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن هايتي من حاجة إلى التنسيق والاستدامة في الدعم الدولي.

* E/2007/100 و Corr.1.

** تأخر تقديم هذا التقرير ليتضمن معلومات عن البعثة التي قام بها الفريق الاستشاري المخصص في هايتي في النصف الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٧.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	٧-١	٣
ثانيا -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل	٢٠-٨	٤
ألف -	الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي	١١-٩	٥
باء -	استمرار سلبية المؤشرات الاجتماعية	١٥-١٢	٦
جيم -	آفاق التنمية في الأجل الطويل: محركات النمو	٢٠-١٦	٨
ثالثا -	الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية في هايتي	٣٢-٢١	٩
ألف -	ضعف مؤسسات الدولة	٢٧-٢٢	٩
باء -	النتائج بالنسبة لإدارة المعونة وإيصالها	٣٢-٢٨	١١
رابعا -	آليات تخطيط التنمية وتنسيق المعونة	٤٤-٣٣	١٣
ألف -	الانتقال من إطار التعاون المؤقت إلى الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر	٣٧-٣٤	١٤
باء -	موازمة الدعم الدولي وتنسيقه	٤٤-٣٨	١٥
خامسا -	التوصيات	٦٥-٤٥	١٧

أولا - مقدمة

١ - هذا ثالث تقرير يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ إعادة تنشيط الفريق الاستشاري المخصص في عام ٢٠٠٤. وكان المجلس قرر آنذاك في قراره ٥٢/٢٠٠٤، بناء على طلب من حكومة هايتي، إعادة تنشيط الفريق الاستشاري المخصص لهايتي الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ ليساعد في تنسيق وضع برنامج طويل الأجل لتقديم المساعدة إلى ذلك البلد. وعملا بمقرر المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤، يتألف الفريق من الممثلين الدائمين لبنن، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وهايتي، وإسبانيا، وترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة، ويُدعى إلى المشاركة في اجتماعات الفريق أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والممثل الخاص للأمين العام في هايتي. ويرأس الفريق منذ اجتماعه الأول المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة.

٢ - وقرر المجلس في قراره ١٠/٢٠٠٦ تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص حتى دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧، لكي يتابع عن كثب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل من أجل تعزيز الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي والاستقرار في هايتي ويقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة الانسجام والاستمرارية في الدعم الدولي المقدم لهايتي، بالاستناد إلى الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، والاعتماد على إطار التعاون المؤقت والاستراتيجية القادمة للتخفيف من الفقر، والتشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية بين الآليات القائمة. وطلب المجلس من الفريق أن يقدم له في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧ تقريراً عن أعماله مشفوعاً بأية توصيها تقتضيها الحالة.

٣ - ومما يذكر أن الفريق ضمّن تقريره إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥ (E/2005/66) تحليلاً لما بلغه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في هايتي، وللدعم الدولي المقدم إلى البلد، وحدد مجالات أولوية العمل والآثار الإنمائية المترتبة على ذلك في الأجل الطويل. وكان ذلك التحليل نتيجة سلسلة الاجتماعات التي عقدها الفريق مع شركاء التنمية الرئيسيين لهايتي، وللبعثة التي قام بها إلى هايتي بالتزامن مع بعثة مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦، تضمن تقرير المجلس (E/2006/69) معلومات مستكملة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وعن التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة الجديدة إثر انتهاء العملية الانتخابية.

٤ - وينبغي قراءة هذا التقرير مقترنا بالوثيقتين المذكورتين، فقد قيّم الفريق ما تم من متابعة توصياته السابقة على أساس الأولويات الإنمائية الرئيسية وضرورة تعزيز الشراكة بين السلطات المنتخبة حديثاً في هايتي وبين شركاء التنمية. وكانت لهذه المسائل أهمية محورية في

المهمة التي أداها الفريق إلى هايتي من ١٨ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ والتي تقابل فيها مع مجموعة كبيرة من النظراء من هايتي ومن الدول الأخرى، وفي اجتماعه السابق في نيويورك مع جون ماكس باليرف، وزير التخطيط والعلاقات الخارجية في هايتي. ويغتنم الفريق هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه لإدارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وللفريق الأمم المتحدة القطري لتنظيمهما بعثته إلى هايتي وتيسير اجتماعاته مع المسؤولين، وممثلي المجتمع المدني، والدبلوماسيين، ومجتمع المانحين في بورت أو برانس وخارج العاصمة.

٥ - وقدم الفريق عند عودته إلى نيويورك إحاطة إلى السيدة ريبيكا غرينسبان، المديرية المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة الإقليمية للبرنامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد دايفيد هارلانند، رئيس قسم الممارسات المثلى بإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، الذي يود الفريق أن يتقدم إليه أيضا بالشكر.

٦ - ويتضمن برنامج العمل الكثيف الذي قام به الفريق في هايتي (انظر المرفق الأول) وصفا وافيا للاتصالات التي أجراها الفريق مع مختلف الجهات المعنية. وحدير بالإشارة أن الفريق تقابل خلال زيارته مع وفد عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، كان موجودا هناك للمساعدة على وضع تقرير هايتي عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسمح ذلك الاجتماع، إضافة إلى إطلاع الفريق المعني بمركز المرأة في هايتي على معلومات قيّمة، بكفالة الانسجام المؤسسي في عمل الأمم المتحدة وفي الخطابات الموجهة إلى الجهات الفاعلة المحلية، وهي ممارسة ينبغي تعميمها قدر الإمكان داخل المنظومة.

٧ - وهذا التقرير الذي ينطلق مما أنجزه الفريق في أنشطته خلال السنوات الثلاث الماضية، يستند أساسا إلى الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. والتقرير لا يحاول أن يتناول مشاكل تنمية هايتي من جميع جوانبها، بل يركز على عدد محدود من الصعوبات يرى الفريق أن حلها يفتح المجال أمام تقدم البلد وتحسين نوعية علاقاته مع الشركاء الإنمائيين الدوليين.

ثانيا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل

٨ - لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي تثير قلق الفريق الاستشاري المخصص. فتدهور مختلف المؤشرات الأساسية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الوفيات النفاسية، يشير إلى استمرار وجود مشاكل هيكلية تعوق تنمية البلد. بيد أن

بعض التقدم تحقق منذ عام ٢٠٠٤، ويرى الفريق أن احتمالات التنمية في الأجل الطويل تتوقف على الاستثمار في المجالات الرئيسية التي تحفز النمو وتسمح بترجمة خطط الحكومة الإنمائية إلى واقع ملموس ينفع السكان.

ألف - الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي

٩ - خرجت هاييتي من فترة نمو حقيقي سلمي في الناتج المحلي الإجمالي صاحبها تضخم شديد وعجز مالي كبير. وقد سرّ الفريق أن يرى التقدم المطرد الذي تحقق في هذا المجال منذ تسلم الحكومة الانتقالية السلطة في عام ٢٠٠٤، مما أسفر عن توقع معدل نمو قدره ٢,٥ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٦ وانخفاض معدل التضخم من ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٨,٦ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وانخفض أيضا العجز العام للحكومة المركزية انخفاضاً كبيراً ومن المتوقع أن يبلغ ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتائج الإيجابية هي ثمرة الجهود الإصلاحية الهامة التي أُنجزت في مجال الحوكمة الاقتصادية: تحسين عملية الميزنة وإجراءات الشراء العامة، وإنشاء آليات داخل الوزارات لمقاومة الفساد، وزيادة شفافية المؤسسات العامة وفعالية إدارتها. وهي نتائج تشهد على قدرة السلطات السياسية والخدمة المدنية على وضع سياسة اقتصادية سليمة وتطبيقها، وتحسين استقرار حالة الاقتصاد الكلي، وهو شرط أساسي لتحقيق المزيد من التقدم.

١٠ - وبدأت هاييتي تحني ثمار تلك الجهود، وقد أقرّ بذلك معظم المانحين المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهايتي، الذي عُقد في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، قرر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن هاييتي مؤهلة للحصول على تخفيف لديونها المتعددة الأطراف، في إطار مبادرة التخفيف من ديون البلدان المثقلة بالديون، إذ بلغت مستوى يسمح لها في إطار تلك المبادرة بالحصول على تخفيف مؤقت للديون من بعض الدائنين وافتتح باب التخفيف الكامل في حالة تنفيذ عدد من الإصلاحات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أعلن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو الدائن الرئيسي لهايتي، وله ثلث ديونها الخارجية، عن إلغائه بعض ديون هاييتي، بما في ذلك التخفيف القصير الأجل، وإمكانية إلغاء جميع ديونها في الأجل المتوسط.

١١ - بيد أنه ما ينبغي لهذه الحالة أن تحجب أن لهايتي هياكل إدارة اقتصادية محدودة تغذي ميزانية محدودة جدا أيضا، يقارنها البنك الدولي بميزانية تشغيل جامعة أوروبية متوسطة الحجم. وكون أن الحكومة أنفقت من المال أقل مما كان بإمكانها أن تنفقه في العام الماضي يشير إلى إمكانية تضرر الأنشطة الرسمية بسبب صعوبة عملية الميزنة، وإمكانية غياب المرونة اللازمة في إدارة موارد الدولة، إضافة إلى جوانب الضعف الموجودة في الهياكل الإدارية.

وينبغي أيضا الحرص على عدم السماح بالمزيد من تهميش العمل التنظيمي الذي تقوم بها الدولة في اقتصاد يسيطر عليه الدولار سيطرة متزايدة، وساهم فيه المهاجرون من هايتي، حسب ما جاء في تقرير لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بـ ١,٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، أي أكثر من ثلاث مرات نفقات حكومة هايتي خلال تلك السنة.

باء - استمرار سلبية المؤشرات الاجتماعية

١٢ - لا تزال المؤشرات الاجتماعية في هايتي متدنية المستوى أو في انخفاض. وقطاع الصحة من القطاعات التي تبعث على القلق. وتشير التقديرات إلى أن نصف السكان فقط يصلون إلى الخدمات الصحية. ولهايتي أعلى معدلات نصف الكرة الغربي لوفيات الأطفال دون الخامسة (١٢٠ في الألف في عام ٢٠٠٥) والوفيات النفاسية (٥٢٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة في ١٩٩٩-٢٠٠٠). ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٥٢ سنة في المتوسط، ٥٣ سنة للنساء و ٥١ سنة للرجال. والملاحظ أن الفروق بين النساء والرجال أقل في سنوات العمر الأولى، مما يشير إلى تزايد ضعف المرأة. وخلال مناقشات الفريق مع وفد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أعرب عن القلق من توقف وزارة الصحة عن تدريب القابلات، مما تسبب في تناقص خدمات الرعاية الصحية المقدمة إلى الحوامل، لا سيما في المناطق الريفية حيث لا توجد مصحات توليد.

١٣ - ولا يزال الفقر منتشرًا. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٥٠ دولارًا من دولارات الولايات المتحدة، ويعيش ٧٨ في المائة من السكان تحت خط الفقر أي على أقل من دولارين في اليوم، ويعيش ٥٤ في المائة منهم في فقر مدقع (أقل من دولار واحد في اليوم). ومثلما سبق للفريق أن ذكر في تقاريره، ليس بوسع هايتي أن تحقق أيًا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، بما في ذلك الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع. وفخ الفقر الذي وصفه الفريق في عام ٢٠٠٥ لا يزال موجودًا (انظر E/2005/66، الفقرة ١٨)، ولا تزال الفوارق الشاسعة موجودة. ونتيجة لاستمرار الزواج من الأرياف، أصبح ٤٠ في المائة من السكان يسكنون مناطق حضرية. وفي عام ٢٠٠٦، تأخرت مرتبة هايتي برتبة واحدة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية الذي يضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عما كانت عليه في السنة التي قبلها، ورتبتها حاليا ١٥٤ من بين ١٧٧ بلدا.

١٤ - وشهد الفريق خلال زيارته البلد في عام ٢٠٠٧، مدى الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية: في منطقة سيبي سولاي في بورت أو برانس ومدينة أوانامينت في مقاطعة الشمال الشرقي، وهي منطقة يغلب عليها الطابع الريفي وتوجد على الحدود مع الجمهورية

الدومينيكية. وكان الفريق أول بعثة دبلوماسية تزور سيتي سولاي، وهي مدينة صفيح يزيد عدد سكانها على ٢٥٠.٠٠٠ نسمة يعيشون في فقر مدقع، منذ أن استرجعت شرطة هاييتي الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي السيطرة على المنطقة من زعماء العصابات الذين سيطروا عليها سنوات عديدة. وبدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل أيضا يؤتي ثماره، وهو برنامج وضعت حكومة هاييتي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأصبحت احتمالات تحسين ظروف معيشة السكان في تلك المنطقة احتمالات حقيقية بفضل استعادة الاستقرار وفتح المجال أمام المنظمات الدولية لتستأنف برامج مساعدتها. وفي أوغندا، زار الفريق السوق المشتركة مع الجمهورية الدومينيكية حيث يستورد سكان هاييتي مرتين في الأسبوع كميات كبيرة من المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات ويعيدون بيعها بالتجزئة. واكتشف الفريق في تلك الزيارة جانبا آخر من ضعف الاقتصاد الريفي في هاييتي، فقد أصبحت مقاطعة الشمال الشرقي عموما تحت تبعية الاقتصاد الدومينيكي وأصبح الإنتاج الغذائي المحلي مهددا. يُضاف إلى ذلك أن الجسر الرابط بين أوغندا وبين داجابون والذي تمر فوقها معظم السلع التجارية بحاجة ماسة إلى الإصلاح والترميم. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، وبعد زيارة الفريق، تضرر الجسر بسبب عاصفة وأغلق.

١٥ - وإضافة إلى الصعوبات التي سبق للفريق أن اكتشفها، تتواصل في هاييتي بعض الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية التي ستؤثر في الأجل الطويل على قدرة البلد على الخروج من حالة الفقر العام، لا سيما ما يلي:

(أ) استمرار تزايد السكان الذي يتوقع أن يرتفع عددهم من ٨,٥ مليون نسمة حاليا إلى ١٢ مليون نسمة بحلول ٢٠٣٠. وبمعدل حضرة مرتفع؛

(ب) ظروف معيشة الأطفال والشباب: يشير التعداد الوطني لعام ٢٠٠٦ إلى أن ٥٠ في المائة من السكان تقل سنهم عن ٢٠ سنة. وقد انخفضت نسبة الأطفال الذين أكملوا تعليمهم الابتدائي إلى ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، ويبلغ معدل بطالة الشباب ٤٧ في المائة وهو أعلى معدل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ج) تأنيث الفقر وتغلب عليه البطالة والعمل في الأنشطة غير الثابتة في القطاع غير الرسمي، وما يحدثه من ضرر بآفاق النهوض بالأسر المعيشية التي كثيرا ما ترأسها نساء؛

(د) تزايد العنف والجريمة المنظمة؛

(هـ) استمرار تدهور البيئة، وزوال ٩٧ في المائة من الغابات وتزايد ضعف السكان أمام الكوارث الطبيعية.

جيم - آفاق التنمية في الأجل الطويل: محركات النمو

١٦ - في سياق يتسم في نفس الوقت بتحسين الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي وبضعف الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية، لا بد من تحديد القطاعات التي ستسمح بالنمو الاقتصادي، وبخلق مواطن الرزق، واغتنام فرصة الاستقرار السياسي لتحقيق فوائد لشعب هايتي. وبعد المناقشة مع مختلف الجهات الفاعلة، حدد الفريق الاستشاري ثلاثة قطاعات لها تلك الإمكانيات، وللحكومة استعداد لتعزيزها، وهي السياحة، والزراعة بما في ذلك الوقود البيولوجي، وصناعة النسيج/التركيب.

١٧ - إن موقع هايتي الجغرافي يجعلها مقصدا طبيعيا للسياحة بأعداد كبيرة، وقد تراجع قطاع السياحة بمر السنين بسبب الاضطراب السياسي وما تبعه من تدهور الهياكل الأساسية السياحية. وشدد وزير السياحة خلال مقابلته للفريق على أن استراتيجية البلد السياحية ينبغي ألا تتمثل في التركيز على هايتي التي لا تزال سمعتها تعاني من انعدام الاستقرار، وإنما على مواقع ومناطق سياحية يسهل على متعهدي السياحة اجتذاب السواح إليها بسبب قيمتها التاريخية أو الطبيعية، أو بإدراجها في رحلات تجمعها بالجمهورية الدومينيكية أو جامايكا، أو في إطار رحلات تتوقف في عدة مواقع في منطقة البحر الكاريبي. ويجري إعداد قائمة بالمنتجات السياحية المحدية. وإمكانيات الاستثمار في هذا القطاع متعددة، مثل هياكل النقل الأساسية، والتشييد (لا يوجد في البلد اليوم سوى ٨٠٠ غرفة من المستوى الدولي)، والزراعة (شراء المنتجات المحلية لتغذية السواح)، وهيئة البيئة وإدارتها، وصيانة التراث، إلى غير ذلك. والسياحة تخلق أيضا مواطن رزق بسرعة.

١٨ - إن هايتي بلد تغلب عليه الزراعة، والعناية بهذا القطاع مرحلة لا بد منها في تنمية البلد. ومثلما تقدم، أمكن للفريق الاطلاع على جوانب ضعف الحياة الريفية في هايتي في أوامينت حيث تتعرض الزراعة المحلية لمنافسة حادة من منتجات دومينيكية أقدر بشكل واضح على المنافسة. وفي هذا السياق، ومثلما أشار رئيس الوزراء ألكسيس، ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير لتعصير وتحويل زراعة يغلب عليها طابع الكفاف إلى زراعة تقوم على المشاريع الإنتاجية، وفق نهج إنمائي ريفي متكامل. ومما يزيد اليوم من تعقد هذه الإشكالية القديمة إمكانيات هايتي في ميدان الوقود البيولوجي. وقد أشار وزير الشؤون الخارجية إلى الروابط الوثيقة بين هايتي والعديد من بلدان المنطقة في سعي إلى إدماجها في عملية إنتاج طاقة بديلة عن النفط.

١٩ - وفي ميدان الصناعة، توجد في هايتي إمكانيات إغاثية مرتبطة بقلّة تكاليف اليد العاملة وقادرة على توليد عدد كبير من مواطن الرزق. وقد شهد الفريق خلال زيارته إلى المنطقة الحرة في أونامينت في شمال شرق البلاد شركة تنمية صناعية متخصصة في النسيج تقوم، على قطعة أرض استأجرتها من الدولة، بتشغيل وحدتين لإنتاج البنطلونات (دجيت) والقمصان. ويعمل في المؤسسة حوالي ٢٠٠٠ عامل معظمهم من هايتي، تحت إشراف مديرين دومينيكيين؛ ومن المقرر إنشاء وحدات إنتاج أخرى. وفي حين أن ظروف العمل والأجور بحاجة إلى مراقبة عن كثب من طرف هياكل مستقلة عن هذه الشركة، فإن نمو هذا النوع من النشاط مرغوب فيه لأنه يمثل بديلا أول واسع النطاق عن النشاط الزراعي في المنطقة، يوفر للعمال، رجالا ونساء، أجورا محدودة ولكن منتظمة. ومن المؤمل أن تتكاثر هذه الهياكل في هايتي بعد القرار الذي اتخذته كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بمعاملة منتجات هايتي في بعض القطاعات معاملة تفضيلية، في إطار القانون المتعلق بالفرص المتاحة لهايتي في نصف الكرة الغربي، من خلال تشجيع أصحاب المشاريع.

٢٠ - ودعا السيد غيرد روزنتال، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دراسة أعدها للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LC/MEX/L.683)، إلى استغلال الفرص المماثلة المتاحة في مجالات الإلكترونيات، واللعب، ومراكز الاتصال مع الدول الناطقة بالفرنسية. وشدد أيضا على أهمية إدماج مؤسسات القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بغية زيادة إنتاجية العديد من المؤسسات الصغيرة جدا الموجودة في البلد. وينبغي مواصلة مراعاة هذه العناصر، مثل غيرها، في عملية التفكير في مستقبل اقتصاد هايتي، وتمكين البلد من الاندماج في اقتصاد المنطقة وفي الاقتصاد العالمي، وهو هدف يتوقف أيضا على تعزيز قدرات البلد المؤسسية على النجاح في القيام بأعمال كبيرة في المجالات المذكورة.

ثالثا - الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية في هايتي

٢١ - اطلع الفريق خلال زيارته الأخيرة على ضعف أجهزة الدولة في هايتي، وهو ما يفسر بعض جوانب استمرار المشاكل في البلد وسيؤثر كثيرا على ما يمكن أن تقدمه المساعدة الإنمائية لحل تلك المشاكل. وكانت الزيارة أيضا في سياق تحسين الحالة الأمنية مما يبعث على الأمل في تحسّن قدرات مؤسسات إنفاذ القانون، بدعم دولي، على الوفاء بمهامها، ويشدد على الحاجة إلى ذلك التحسّن.

ألف - ضعف مؤسسات الدولة

٢٢ - يتسم القطاع العام في هايتي بندرة موظفي الخدمة المدنية وتركزهم في العاصمة بورت أو برانس. وأفاد البنك الدولي أن الإدارة العامة في البلد كانت في عام ٢٠٠٤ تشغل ٤٦.٠٠٠ موظفا (٤١ في المائة منهم من النساء)، أي ٠,٧ في المائة من السكان. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ تلك النسبة ٢ في المائة في إفريقيا، و ٧,٧ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، فإن قدرة الوزارات والإدارات المركزية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات العامة هي قدرات محدودة. ونتيجة لذلك، تدخلت جهات أخرى ملء الفراغ الذي تركته الدولة. فقرابة ٨٠ في المائة من الخدمات الصحية والتعليمية تقدمها مؤسسات خاصة. والنقص في موظفي الدرجات الوسطى يعوق عمل الوزارات وأنشطتها، وكذلك نقص الموارد المخصصة لإدارات المقاطعات، الشديدة الافتقار إلى ما يلزمها من موظفين ومعدات لإنجاز أهداف الدولة في المقاطعات. والمشكلة أكثر حدة بالنسبة للبلديات المدعوة إلى القيام بدور أساسي لترجمة قرارات المجالس المنتخبة حديثا إلى واقع ملموس.

٢٣ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات دولية أخرى، أنشأ الرئيس والحكومة آليات للقيام بإصلاحات في الخدمة المدنية، وتحسين إدارة الموارد البشرية في القطاع العام والمواءمة بين أساليب عمل الوزارات. وعملية الإصلاح، التي تتضمن أيضا الزيادة من اللامركزية، عرقلها بطء العملية الانتخابية التي مرت بها هايتي. بيد أن الفريق يوافق على ما أعرب عنه العديد ممن قابلهم وقالوا إن الزخم السياسي الذي أحدثه نجاح العملية الانتخابية أوجد فرصة للقيام بعملية إصلاحية. وقدرت تكاليف عملية الإصلاح بـ ١٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ ينبغي تشجيع شركاء التنمية على الإسهام في تغطيته.

٢٤ - وتستحق المؤسسات العامة المكلفة بإنفاذ القوانين مع كفالة احترام سيادة القانون اهتماما خاصا. ومثلما شُرح بإسهاب في الوثائق المقدمة إلى مجلس الأمن (انظر بشكل خاص S/2006/1003)، تقدّم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دعما حيويا إلى شرطة هايتي الوطنية المؤلفة حاليا من ٦.٠٠٠ فرد. وحجم قوة الشرطة والهيئات القضائية والمرافق السجنية صغير جدا بالمقارنة بعدد السكان (٨,٥ مليون نسمة) وبمساحة البلد. وبالمثل، تقوم بمهام الضرائب والجمارك قلة من الموظفين المعرضين للضغوط وكذلك للاعتداءات خلال قيامهم بمهامهم. ولذلك من المهم تكييف ولاية وتركيز الحضور الدولي في البلد لكفالة دعم وحماية موظفي الخدمة المدنية الذين تتوقف على أدائهم استمرارية مؤسسات الدولة وأنشطتها مثل جمع الإيرادات.

٢٥ - ويتطلب تعزيز مؤسسات إنفاذ القانون في نفس الوقت تحسين نظام العدالة الذي لم يتلق من المجتمع الدولي نفس المستوى من الدعم الذي تلقت قوات الشرطة. وتقر الحكومة وشركاء التنمية اليوم بأهمية إصلاح نظام العدالة والتصدي للمشاكل ذات الصلة مثل طول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة، وضعف طاقة إدارة السجون، واستقلالية القضاء، وهي من الشروط المسبقة لمصادقية القضاة وهيبتهم في نظر السكان. ووضعت وزارة العدل ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بالجلس الأعلى للقضاء، وكلية القضاء، والضمانات القانونية للقضاة، وهي مشاريع تستحق النظر فيها على سبيل الاستعجال ليكون إصلاح القضاء عملية ملموسة. وينبغي أن تتم هذه العملية عن طريق تشاور مطول بشأن إصلاح القانونين المدني والجزائي.

٢٦ - وللبرلمان الذي أُنتخب حسب الشروط في العام الماضي، دور حاسم في عملية الإصلاح المؤسسي التي تحتاج إلى تشريعات جديدة. بيد أن العديد ممن قابلهم الفريق أكدوا أن نواب البرلمان غير قادرين على القيام بتلك المهام وشددوا على ضرورة تدريبهم وبناء قدراتهم. واعتُبر ذلك أمراً أساسياً لكي تقوم غرفتا البرلمان بالعمل الموضوعي المطلوب منهما، لا سيما استعراض وتقييم التشريعات التي تعرضها الحكومة على البرلمان. وعندما زار الفريق البلد لم يكن عدد مشاريع القوانين التي أقرها البرلمان كثيرة. ومن الأمثلة على الصعوبات في هذا المجال، العراقيل التي تعترض الأنشطة المشتركة بين الوزارات للنهوض بمركز المرأة، بما في ذلك إعداد التقرير الوطني عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكانت هاييتي قد صدقت على الاتفاقية في عام ١٩٨١، بيد أنها لم تقدم أي تقرير عن تنفيذها. وبذلت وزارة مركز المرأة وحقوق المرأة جهوداً جديرة بالثناء وتستحق المتابعة بإنشاء جهات داخل مختلف الوزارات لتنسيق جهود النهوض بالمرأة وكفالة التصدي المناسب للتمييز على أساس نوع الجنس. وفي نفس السياق، من المهم أن ينظر البرلمان في مشروع القانون الذي قدمته الحكومة بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر في مركز المرأة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالاعتراف بالمعايشة غير الرسمية، واعتراف القانون بالولادات، سواء أبلغ بها الأب أم الأم، والحماية الاجتماعية للنساء والفتيات العاملات في المنازل. وبشكل أعم، ينبغي لمسألة توافق القانون مع دستور هاييتي لعام ١٩٨٧ ومع الصكوك الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أن تكون من المهام الملحة للحكومة والبرلمان.

٢٧ - ولذلك فإن الفريق يؤيد فكرة تقديم شركاء التنمية الدعم المناسب إلى البرلمان، بما في ذلك، على سبيل المثال، عن طريق تعزيز "وحدة برلمانية" داخل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

باء - النتائج بالنسبة لإدارة المعونة وإيصالها

٢٨ - استأنف شركاء التنمية الدوليون منذ سنة ٢٠٠٤ اشتراكهم الكثيف في مساعدة هايتي، وعيا منهم بأن الاستقرار السياسي والتنمية مترابطان، وأن الحالة في البلد ستظل هشة ما دامت شواغل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لم تُعالج كما ينبغي. ولذلك فإن قدرة مؤسسات الدولة على استيعاب المساعدة الإنمائية تحدد بشكل حاسم أثر جميع الجهود الدولية على جبهتي الأمن والتنمية. ومن الضروري أيضا أن تبدأ هايتي بتحقيق تقدم بشكل مستقل ومن منظور طويل الأجل.

٢٩ - ونظرا لمحدودية قدرة دولة هايتي على الاستيعاب، من المهم تحديد الأنشطة المطلوب القيام بها في الأجل القصير والمتوسط والطويل والابتداء بأيسر الأهداف تحقيقا. ويجب ترتيب الأنشطة بشكل يجعل برامج الدعم تتكيف مع القدرات الاستيعابية الحقيقية للمؤسسات. ومشاريع الأثر السريع التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة مثال جيد على الدعم الفوري الذي كثيرا ما تستفيد منه البلديات. ودعم إصلاح الخدمة المدنية عن طريق تحسين التعيين والتدريب وإدارة الحياة الوظيفية والمواءمة بينها هو استثمار في عمل الوزارات في الأجلين القصير والمتوسط، من المتوقع أن يعزز القدرات الاستيعابية. ومن المهم أيضا تعزيز الدعم والتدريب ليس فقط لشرطة هايتي الوطنية وإنما أيضا للقائمين بإنفاذ القانون، مثل حرس السواحل وموظفي الجمارك، بغية مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ووفقا لهذه النظرة عُرض على الفريق مفهوم "البعثة المتطورة"، المتمثل في زيادة تشديد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على تعزيز القدرات.

٣٠ - ومن أبرز نتائج ضعف المؤسسات العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية العاملة في هايتي. والعديد منها تدعمه منح خاصة في حين تتلقى منظمات أخرى تمويلا من مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف لتنفيذ مشاريع مساعدة. وعلم الفريق أن المنظمات غير الحكومية تنفذ حوالي ٧٠ في المائة من المساعدة الإنمائية المقدمة إلى هايتي. وبين المانحون والمنظمات الدولية أنهم سيواجهون معضلة: من جهة، الضغوط لتحقيق نتائج تنمية سريعة والتدخل عن طريق منظمات غير حكومية مرنة وجيدة الأداء، ومن جهة ثانية، الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية لدولة هايتي وتمكينها من تقديم الخدمات إلى مواطنيها. ونتيجة لذلك، يوجد بعض التنافس على الموارد بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. والحكومة، مع اعترافها بالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الأجنبية، أعربت عن قلقها لعدم إشرافها على عددها أو طابعها أو نطاق أنشطتها، وإمكانية عدم توافق تلك الأنشطة مع الأولويات القطاعية لهايتي. ويساور فريق الأمم المتحدة القطري قلق مماثل، سببه الحاجة إلى

التنسيق بين تلك المنظمات وغيرها في الميدان. ومما يزيد من حدة ذلك القلق أن لبعض المنظمات غير الحكومية ميزانيات هائلي تفوق ميزانيات بعض كيانات الأمم المتحدة. وبإمكان مجتمع المانحين أن يساعد الحكومة في تنسيق المعلومات عن أنشطة المنظمات غير الحكومية في هايتي.

٣١ - ونظرا لحدودية مهام الدولة في مجال إعادة التوزيع، يقوم شتات هايتي بدور هام في توفير سبل عيش العديد من السكان. وتستعمل تحويلاتهم المالية أساسا لتلبية الاحتياجات الأساسية بدلا من استثمارها في مشاريع إنمائية. بيد أنه يمكن استعمالها في أنشطة اقتصادية إذا ما توفرت الظروف التي تؤمن الاستثمار. وشتات هايتي غني أيضا بمهارات أفرادهم وكفاءاتهم. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من مواطني هايتي الذي تلقون تعليما عاليا يعيشون في الخارج. ونتيجة لذلك، تفتقر بعض القطاعات إلى الموظفين المدربين. فقد علم الفريق، مثلا، بندرة البيطرة الجراحين، مما يعوق جهود وزارة الزراعة والمنظمات الدولية العاملة في مجال صحة الحيوان. وفي هذا السياق، يساور الفريق قلق من قرار اتخذه البرلمان عند زيارة الفريق برفض برنامج قروض من المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية يرمي إلى تمويل تعيين خبراء من شتات هايتي في الوزارات، بغية تعزيز قدراتها. ومن المؤمل أن يتحسن الحوار بين مؤسسات هايتي وشركائها الإنمائيين وأن يسمح باتخاذ قرارات بناءة وتنفيذ برامج الدعم تنفيذا سلسا.

٣٢ - ومن الضروري مواصلة الاستثمار في بناء قدرات مؤسسات هايتي وفي قدرات فروع الحكومة الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في مختلف مستوياتها (المركزية والتفويضية وغير المركزية). وقدرة مجتمع هايتي على التنظيم الذاتي، مهما بلغت، لا تكفي لتحقيق القفزة التي يحتاجها البلد لاجتذاب الاستثمار والشروع في أنشطة فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق تقدم مطرد. ومن المخاطر المترتبة على ضعف مؤسسات الدولة، العودة إلى حالة "الملل" الذي يصيب المانحين مثلما حدث من قبل. وينبغي، أخذ ما تحقق من تقدم في بعض الميادين في الاعتبار ومواصلة تعبئة شركاء التنمية والاستفادة من تلك الانجازات وتوسيع الدعم ليشمل مجالات أخرى. وتحقيقا لذلك، ينبغي تحسين أدوات تلك العملية، أي آليات تخطيط التنمية وتنسيقها.

رابعا - آليات تخطيط التنمية وتنسيق المعونة

٣٣ - تمر هايتي بمرحلة حرجة في علاقاتها مع شركائها الإنمائيين. وقد مُدّد إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إطار التعاون المؤقت الذي وُضع لكفالة الانسجام والفعالية في

المساعدة المقدمة إلى الحكومة الانتقالية. وأُخذت مبادرات جديدة لدعم السلطات المنتخبة ديمقراطياً دعماً منسجماً يرمي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية في المعونة المقدمة إلى البلد.

ألف - الانتقال من إطار التعاون المؤقت إلى الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر

٣٤ - إن إطار التعاون المؤقت أداة للعمل في الأجل القصير كفلت قدراً من التنسيق بين البلدان والمؤسسات المانحة في فترة ارتفع فيها حجم المعونة الإنمائية بسرعة كبيرة. وعلم الفريق بأن ذلك أحدث ضغطاً على حكومة هايتي لأسباب منها عدم وجود تصور واضح لاحتياجات البلد الإنمائية خلال الفترة الانتقالية. وفي حين حققت بعض الوحدات القطاعية التي أنشأتها الوزارات لكفالة تناسق الدعم في بعض المجالات نتائج مرضية، لم تواصل الحكومة الحالية القيام بدور مركزي في تنسيق الدعم الدولي داخل إطار التعاون المؤقت. ويوجد نتيجة لذلك تصور عام عمّن يقوم بمختلف المهام وعن إجمالي النفقات المالية ولكن لا يوجد سجل واضح للأنشطة أو المشاريع المدعومة من الشركاء الإنمائيين، ناهيك عن وجود نظام لتسجيل المدفوعات. ويتضمن المرفق الثاني أحدث المعلومات عن المدفوعات لمشاريع إطار التعاون المؤقت، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أكملت الحكومة وضع وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر. وترمي الاستراتيجية إلى القيام بأنشطة يمكن تمويلها وتنفيذها في الأجل القصير لتتماشى مع إطار التعاون المؤقت وبرنامج التهذئة الاجتماعية الذي اقترحه الرئيس بريفال في بداية فترة ولايته، بدون تعارض مع تنفيذ الوثيقة الختامية. وهي تحدد أولويات التدخل الرامي إلى خلق نمو يخدم الفقراء (القطاعات الاقتصادية، الحكم الرشيد، الخدمات الاجتماعية)، وتتضمن توجهها وبرنامجاً لتنفيذ الوثيقة. ولاحظ الفريق أن ذلك العمل يسرّ حصول هايتي على تدابير تخفيف جزئي لديونها من المؤسسات المالية وعلى الاعتراف بأنها أصبحت على "عتبة القرار" فيما يتعلق بمبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون.

٣٦ - وفي المرحلة التالية من هذه العملية، أنشأت سلطات هايتي في آذار/مارس ٢٠٠٧ اللجنة المكلفة بوضع الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، والتي ستضع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في هايتي. وتقابل الفريق في بورت أو برانس مدير الأمانة التقنية لتلك اللجنة، وهي تتألف من خمسة وزراء (التخطيط، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والمرأة) وخمسة ممثلين عن المجتمع المدني (الغرفة التجارية، النقابات العمالية، الجامعة، وغيرها). وتسعى اللجنة إلى التعاون مع السلطات في المقاطعات والمجتمعات المحلية في دراسة أسباب الفقر، وتنظيم مشاورات مع جميع الجهات المختصة، وهو

عمل أساسي لكفالة الطابع التشاركي للعملية. وعلم الفريق أيضا أن توجهات استراتيجية ستوضع وفقا لاحتياجات البلد، مثل مشكلة الحدود، والسياسة البحرية التي لم توضع إلى حد الآن، وأشكال الضعف أمام الكوارث الطبيعية.

٣٧ - وفي حين تبدو العملية مكتملة وطموحة، فإن الجدول الزمني لوضع الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر ضيق جدا، فالتاريخ المحدد لانتهاء من العملية هو تموز/يوليه ٢٠٠٧. وحتى في حالة تمديد ذلك الأجل حتى أيلول/سبتمبر، تاريخ انتهاء إطار التعاون المؤقت، فإنه لن يكون للجنة متسع كبير من الوقت للقيام بتلك المهمة لا من حيث المضمون (بسبب اتساع نطاق المواضيع التي ينبغي تغطيتها) ولا من حيث المنهجية، وهي منهجية مفتوحة وتشاركية بالضرورة. ولذلك لا بد من وجود توافق آراء سياسي وطني نابع من عملية تشاورية يكفل تنفيذ ونجاح وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ولذلك من المرجح ألا تؤثر الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر في خطة الاستثمارات العامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ومن المتوقع حدوث فجوة بين نهاية إطار التعاون المؤقت والانتهاء من وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ويرى الفريق أنه ما ينبغي لتلك الفجوة أن تتسبب في تخفيض الدعم المقدم إلى الحكومة التي تعتمد إلى حد بعيد على الدعم الدولي في كل من عملياتها (٧٠ في المائة) واستثماراتها الإنتاجية (١٠٠ في المائة).

باء - مواءمة الدعم الدولي وتنسيقه

٣٨ - إن المساعدة الإنمائية الدولية عنصر حاسم في أداء دولة هايتي وفي الاستفادة من السلام لمساعدة البلد على تحقيق الاستقرار. وأعلن المانحون الرئيسيون خلال الشهور الأخيرة تبرعات هامة إلى هايتي: فقد أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم ٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧؛ وأعلن الاتحاد الأوروبي عن منح هايتي ٢٣٣ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢؛ وأعلنت كندا عن مساعدة قدرها ٢٥٠ مليون دولار خلال فترة ولاية الحكومة المنتخبة حديثا في هايتي. وستحصل الحكومة أيضا على دعم إضافي من المؤسسات المالية الدولية عندما تنتهي من وضع استراتيجيتها الوطنية للنمو والحد من الفقر. وفي هذا السياق، تكتسي كفاءة فعالية المعونة أهمية كبيرة.

٣٩ - وتتوقف قدرة البلد على "مسك زمام أمور" استراتيجياته الإنمائية إلى حد بعيد على وجود تصور واضح للتنمية في الأجل الطويل. وقد ذكر الفريق في أول تقرير له إلى المجلس (E/2005/66) أن غياب ذلك التصور يثير تساؤلات أساسية بشأن هوية المجتمع ونظراته إلى نفسه، لا يمكن أن يجيب عليها إجابة مرضية لها معنى سوى شعب هايتي نفسه. ومن دواعي ارتياح الفريق أن ذلك النهج أصبح الآن موضع نقاش في هايتي. وقد شدد الرئيس بريفال

مرارا على الحاجة إلى تصور لحالة البلد خلال الـ ٢٥ سنة القادمة، ومن المتوقع أن تنتهي وحدة التخطيط الاستراتيجي التي أنشئت داخل وزارة التخطيط والتعاون الخارجي من وضع التوجهات في الأجل الطويل وإقرارها رسميا. ومن المهم، إلى جانب ذلك، المحافظة على الانسجام بين مختلف مستويات التخطيط (في الأجل القصير والمتوسط والطويل) مع الربط بينها بحيث يمكن للعمل الذي يُنجز في أحد المستويات أن يفيد بشكل أو بآخر المهام الجارية على مستوى آخر.

٤٠ - وتمثل منظومة الأمم المتحدة، بجميع وكالاتها، جهة فاعلة ومانحا هاما في هايتي (انظر المرفق الثاني للاطلاع على المدفوعات من منظومة الأمم المتحدة في هايتي). ولصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مسؤوليات هامة في البلد. فبرنامج الأغذية العالمي يقدم مساعدة غذائية إلى ١٠ في المائة من السكان، بما في ذلك عن طريق برنامج للأغذية المدرسية يستفيد منه ٣٠٠ ٠٠٠ طفل، وبميزانية يبلغ مجموعها ٧٥,٩ مليون دولار. ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميزانية قدرها ٣٧,٤ مليون دولار لدعم المجالات الرئيسية في مجالات الحكم الرشيد، وبناء المؤسسات، والحد من الفقر. ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نشطة جدا في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، وحماية الأطفال، ولها دور بارز في أنشطة التحصين. ويشدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جانب كبير من أنشطته على تحسين مركز المرأة وكفالة اشتراكها في العملية الإنمائية. وللعديد من الوكالات المتخصصة مكاتب في البلد (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، واليونسكو). ومنظمة الأغذية والزراعة حضور قوي في مجالات الزراعة والمحافظة على النظم الإيكولوجية، ولها ميزانية قدرها ٢٦,٩ مليون دولار.

٤١ - ولكي تحقق وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة أكبر قدر من الفعالية في أنشطتها، عليها أن تتعاون تعاوناً وثيقاً، والمهام التي يقوم بها المنسق المقيم، الذي يقوم أيضا بمهام نائب الممثل الخاص للأمين العام، هامة جدا في هذا المجال. وفي حين يبدو الإطار المؤسسي لهذا التعاون مرضيا، فإن إدارة منظمات ذات ميزانيات مستقلة وممارسات إدارية و "ثقافات" متباينة تظل عملية صعبة. والعمل الذي قامت به البعثة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "المناطق الحمراء" في بورت أو برانس، والذي قامت به البعثة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال النهوض بالمرأة ومساواتها في الحقوق، هو عمل جدير بالثناء. ويرى الفريق أن هايتي بلد ينبغي أن يطبق فيه مفهوم "أمم متحدة واحدة" بعد اكتمال ولاية البعثة المتكاملة.

٤٢ - ولاحظ الفريق تعدد المبادرات الموازية، وغياب فهم واضح لمفهوم تقسيم العمل ومجالات تدخل المانحين. وشددت عدة جهات رفيعة المستوى للفريق أن حكومة هايتي والمانحين أنفسهم لم يجدوا طريقة تكفل تنسيقا فعالا. ويرى الفريق أنه ينبغي التفكير في أحسن سبل تطبيق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في سياق هايتي. ويعتبر إعلان باريس أن المعونة تكون أنجع عندما تكون للبلد الذي يتلقاها سيطرة قوية على سياساته الإنمائية. ويدعو الإعلان أيضا إلى ملكية تلك البلدان لأكثر قدر ممكن من زمام الأمور. وتلك الدعوة صعبة التطبيق في الأجل القصير في هايتي بسبب ضعف مؤسسات الدولة، مثلما ورد أعلاه في هذا التقرير، بيد أن الحكومة مقرة العزم، بشكل متزايد، على مسك زمام الأمور في تحديد الأنشطة ذات الأولوية والتعاون مع المجتمع الدولي على ذلك الأساس.

٤٣ - ويمكن القيام بأنشطة محددة لتنفيذ مؤشرات التقدم الواردة في الإعلان، في سياق الأهداف المقررة لعام ٢٠١٠. فبإمكان الفريق، على سبيل المثال، أن يشجع حكومة هايتي والمانحين على القيام بتقييم مشترك للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات بشأن تحقيق فعالية المعونة، باستخدام الآليات المحلية أحسن استخدام. وبإمكان منسق الأمم المتحدة المقيم في هايتي أن يساعد في تلك العملية. ومن المتوقع أن تؤدي المبادرات التي أُخذت مؤخرا لإعادة هيكلة التنسيق داخل الفريق القطري للأمم المتحدة نفسه أن تعطي للفريق مزيدا من القدرة على التحليل والتنفيذ عن طريق توثيق التعاون والنظر إلى المسائل الإنمائية والإنسانية نظرة أوسع أفقا. وذلك هو إقرار بأنه ليس في الإمكان استمرار الحالة على ما هي عليه في هايتي، بالنسبة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي عموما.

٤٤ - وبالنظر إلى ما تقدم، فإنه من المهم زيادة الدعم الدولي في مجال بناء القدرات المؤسسية وتحسين تنسيقه. ولذلك أُخذت مؤخرا مبادرات لتعزيز التنسيق داخل مجتمع المانحين وكفالة تعدد التحليلات المشتركة والمتابعة المتضافرة والمنسقة مع الحكومة. ويجري أيضا تعزيز الحوار والتنسيق بين المجتمع الدولي والحكومة عن طريق إجراء مشاورات منتظمة بين ممثلي المجتمع الدولي والرئيس ورئيس الوزراء ووزير التخطيط والعلاقات الخارجية. وغني عن القول إن للفريق توقعات عالية فيما يتعلق بنتائج تلك المبادرات.

خامسا - التوصيات

٤٥ - يشعر الفريق بارتياح لتطور الحالة في هايتي، بما في ذلك الحالة الأمنية فيها. وهو يدعو جميع أصحاب المصلحة في البلد إلى مواصلة الإصلاحات من أجل تحقيق التنمية في الأجل الطويل.

٤٦ - ويدعو الفريق أيضا أصحاب المصلحة الدوليين إلى مواصلة جهودهم والنظر في تكثيف دعمهم لهائتي. وهو يرحب بتنوع الشركاء بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٧ - ولا بد من بقاء هائتي على جدول الأعمال الدولي وأن تحصل على الدعم المناسب بوسائل منها حضور الأمم المتحدة بقوة على الميدان عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويؤيد الفريق بقوة الاستمرار في تحديد ولاية البعثة لفترات أطول لكفالة توطيد الاستقرار والأمن في هايتي.

٤٨ - ويتطلع الفريق إلى التعاون مع حكومة هايتي ومتابعة توصياته عن كثب وتقديم المشورة بشأن احتياجات البلد الإنمائية الملحة التي تعزز استقراره. ويود الفريق بشكل خاص أن يقدم إلى سلطات هايتي ومنظومة الأمم المتحدة والمائحين التوصيات التالية الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي وأثر الدعم الإنمائي المقدم إليها.

ألف - تخطيط التنمية وتنسيق المعونة

التوصية ١

٤٩ - الآن وقد استلمت الحكم حكومة منتخبة حسب الأصول، يثني الفريق على حكومة هايتي لعملها في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ويشدد على أهمية وضع ورقة استراتيجية هايتي في هذا المجال وفق أولويات واضحة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وترتيب الأنشطة ومؤشرات النتائج، وتجزئتها بحسب نوع الجنس.

التوصية ٢

٥٠ - يرى الفريق أنه من الضروري أن تكون ورقة استراتيجية الحد من الفقر نتيجة عملية تشاركية بالتشاور مع مجموعة كبيرة من قطاعات الجمهور بما في ذلك المنظمات النسائية، وأصحاب المشاريع، والأكاديميات، والنقابات العمالية، والمزارعين الصغار، وغيرهم من فئات المجتمع المدني، لا سيما من المناطق خارج بورت أو برانس. ولكي تكون ورقة استراتيجية الحد من الفقر فعالة، ينبغي أن تحظى بتوافق آراء سياسي وشعبي داخل هايتي بغية تعبئة جميع قطاعات المجتمع وأصحاب المصلحة الدوليين لتنفيذها. وينبغي القيام بعملية تشاور واسعة النطاق تسهم في تعزيز الدور القيادي للحكومة وملكية مجتمع هايتي لزام أمور العملية.

التوصية ٣

٥١ - يلاحظ الفريق أن النجاحات التي تحققت في "المناطق الحمراء" أمكن القيام بها إثر إجراء تغيير هام في إنجاز البرامج من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحين آخرين. والفريق يوصي بتلك المرونة ويعتبرها مثالا ينبغي أن يتبعه المانحون الآخرون ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها في كيفية إعادة تقييم إنجازها لبرامجها والإسهام بشكل واقعي في تنمية هايتي. ويرى الفريق أن تدهور الحالة في هايتي خلال العقود الماضية يحمل جميع أصحاب المصلحة الدوليين ذوي الصلة على إعادة تقييم طرق عملهم في هايتي تقييما جذريا إذا ما أرادوا تحقيق أي تقدم.

التوصية ٤

٥٢ - وضع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة نموذجاً لفعالية المعونة والشراكة يشجع الشركاء مثل حكومة هايتي والمانحين على وضع آليات للمساءلة المتبادلة والامتثال للالتزامات. وفي إطار التعاون المؤقت، استُعملت الجداول القطاعية كآلية للمساءلة. ويعتبر الفريق أنه من الملح وضع آليات فعالة للتنسيق بين المانحين وبين حكومة هايتي، بما في ذلك آلية دائمة للتشاور مع الشركات غير الحكومية العاملة في هايتي.

التوصية ٥

٥٣ - يعترف الفريق بأن ذلك التنسيق يكون أيسر بعد الانتهاء من وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر، لأن أولويات هايتي ستكون أوضح آنذاك. وفي انتظار ذلك، على المانحين وحكومة هايتي الاستفادة مما أُنجز في السابق في إطار التعاون المؤقت، ومن الأولويات الرئيسية التسع التي حددتها حكومة هايتي في المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، المعقود في بورت أو برانس في تموز/يوليه ٢٠٠٦، ومن تعزيز تنسيق وإدارة الدعم الخارجي، الذي اقترحتة الحكومة في مؤتمر المتابعة المعقود في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

التوصية ٦

٥٤ - ويلاحظ الفريق أيضا الحاجة الملحة إلى وضع آلية لمتابعة مدفوعات الأموال المعلن عن التبرع بها. وهناك أيضا حاجة إلى الاتفاق على "لغة مشتركة" بين وكالات الأمم المتحدة، والمانحين، ومؤسسات بريتون وودز، وحكومة هايتي، بغية تيسير التعاون الدولي.

التوصية ٧

٥٥ - وفي حين أن تطوير القدرات من مسؤوليات حكومة هايتي، وسيلزم إدراجه في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وفي التصور الطويل الأجل للتنمية، يشجع الفريق المانحين على الموازنة بين الدعم الذي يقدمونه وبين أهداف واستراتيجيات هايتي وجعل ذلك الدعم متوافقا مع قدرات البلد الإنمائية. ويدعو الفريق أيضا المانحين إلى النظر في تحويل ما يقدمونه حاليا من أموال للمنظمات غير الحكومية إلى الوزارات الرئيسية مع تزايد قدراتها.

باء - بناء القدرات المؤسسية

التوصية ٨

٥٦ - يثني الفريق على أعضاء حكومة هايتي لتفانيهم في تحقيق الاستقرار ونشر الديمقراطية في البلد وتنميته. ويشدد الفريق على الحاجة إلى مواصلة تطوير المؤسسات البرلمانية في هايتي، بغية التوصل إلى توافق الآراء اللازم بشأن مسائل منها مختلف الإصلاحات المؤسسية، والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وجميع التدابير الأخرى ذات الصلة.

التوصية ٩

٥٧ - يشدد الفريق على الحاجة إلى إصلاح قطاع القضاء ومؤسسات سيادة القانون في أسرع وقت ممكن، بغية هئية بيئة مواتية لتطبيع تدفق الاستثمارات الخاصة، وغيرها من العوامل الإيجابية. ولا بد من القيام بذلك الإصلاح لبناء الثقة اللازمة لتوليد النمو الاقتصادي وتحقيق مشاركة الجميع والعدالة بينهم. ويحث الفريق السلطات والبرلمانيين في هايتي على اعتماد التشريعات ذات الصلة لتحقيق تقدم في هذا المجال. وهو يحثهم أيضا على كفالة توافق القوانين مع دستور هايتي لعام ١٩٨٧، ومع الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التوصية ١٠

٥٨ - ويشدد الفريق أيضا على أن إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد في هايتي يتطلب جهودا جدية لمقاومة الفساد الذي يعوق تعزيز مؤسسات الدولة، ويمثل شرطا لا غنى عنه لتحسين تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان.

التوصية ١١

٥٩ - يناشد الفريق الأمم المتحدة والمناخين تعزيز حماية ودعم موظفي الخدمة المدنية القائمين بالمهام الأساسية التي تكفل استمرارية مؤسسات الدولة وسير أنشطتها مثل جمع الإيرادات وإدارة الضرائب والجمارك.

جيم - الوسائل المحلية والدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

التوصية ١٢

٦٠ - اطلع الفريق على قوة الاقتصاد غير الرسمي في هايتي. وهو يرى أن النمو الاقتصادي المطرد لن يحدث إلا "بإضفاء الطابع الرسمي" على الاقتصاد. ويشدد الفريق على أن التسجيل المدني في هايتي هو أحد الشروط اللازمة لتحقيق تقدم كبير مثل إضفاء ذلك الطابع الرسمي. وسيساعد ذلك سكان هايتي على تحقيق اقتصاد مبني على أسس منها العمالة المستقرة، والخدمات الاجتماعية، والوفورات الموحدة.

التوصية ١٣

٦١ - يحث الفريق سلطات هايتي على إدراج المنظور الجنساني في جميع السياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. ويشي الفريق على وزارة مركز المرأة وحقوق المرأة لعملها وتفانيها، ويشدد على الحاجة إلى مراعاة البعد الجنساني في أنشطة الوزارات الأخرى.

التوصية ١٤

٦٢ - يوصي الفريق بأن يخصص الفريق القطري للأمم المتحدة، نظرا لطول فترة أنشطته، وظيفة لربط الصلة مع المستشار الجنساني في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وسواء تعلق الأمر بحقوق ملكية الأرض، أو بالبرامج الصحية، أو بالقروض الصغيرة، فإن الاعتبارات الجنسانية تساعد كثيرا في تحسين تقديم المساعدة إلى سكان البلد.

التوصية ١٥

٦٣ - يشدد الفريق على قدرات شتات هايتي للإسهام في تنميتها، وعلى الحاجة إلى النظر في سبل اجتذاب مواطني هايتي الذين يعيشون خارج البلد. بيد أن الفريق يتساءل

إن كانت تلك الاقتراحات تختلف فعلا عن الاقتراحات الرامية إلى اجتذاب مستثمري القطاع الخاص إلى هايتي، من أي مصدر كان.

التوصية ١٦

٦٤ - يود الفريق أن يبرز ما تحقق فعلا من تقدم في سيتي سولاي وأن يعرب عن أمله في تمتد ذلك إلى كامل إقليم هايتي، كمثال عن التضافر بين نشر السلام، بواسطة إعادة بسط نفوذ الدولة، والتطبيق المتزامن لمشاريع التنمية الاجتماعية التي تعزز الهيئات المحلية.

التوصية ١٧

٦٥ - يشجع الفريق حكومة هايتي على مواصلة عملها في تطوير استراتيجيات السياحة والزراعة والصناعات التجميعية بوصفها محركات للتنمية. وفي الوقت نفسه يعتبر الفريق أن تلك الاستراتيجيات وغيرها من مبادرات توليد العمالة ينبغي أن تراعي معايير العمل المقبولة. ويقترح الفريق في هذا الصدد طلب مشورة منظمة العمل الدولية بشأن الحالة في هايتي.

المرفق الأول

برنامج بعثة تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهائي التابع للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي

١٨-٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

الأربعاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

١٢/٤٥ الوصول إلى مطار توسان لوفارتير

١٣/٠٠ استقبال من طرف جون رونال كليريسم، وزير الشؤون الخارجية، وجون
ماكس بيليريف، وزير التخطيط والتعاون الخارجي - مناقشة البرنامج
(مطار توسان لوفارتير)

التوجه إلى فندق مونتانا

١٤/٠٠ عرض البرنامج وغداء خفيف

(فندق مونتانا)

١٦/٠٠ اجتماع مع جون ماكس بيليريف، وزير التخطيط والتعاون الخارجي؛ والمدير
العام لوزارة الشؤون الخارجية؛ و ن. توسان، مدير الشؤون الاقتصادية في
وزارة الشؤون الخارجية؛ وبول إيميلي سيمون، وريمي مونتاس، وغبريال
فيريت، أعضاء وحدة التخطيط الاستراتيجي؛ وهيرار جادوت، مدير اللجنة
المعنية بوضع الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر؛ و راندولف جيلبار،
المنسق لهائي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(وزارة الشؤون الخارجية)

١٨/٣٠ اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام، ميلي، ونائب الممثل الخاص للأمين
العام، دا كوستا، ونائب الممثل الخاص للأمين العام بوترو

(مقر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي)

٢٠/٠٠ عشاء مع البعثة المعنية بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،
وتضم فروانسواز غاسبار، نائبة رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد

المرأة، وريجينا تافاراس دا سيلفا، عضو اللجنة، وأرليت غوتي، أستاذة علم الاجتماع
(فندق مونتانا)

الخميس ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

٧/٤٥ زيارة إلى سيتي سولاي

[اجتماعات مع ويلسن لويس، عمدة سيتي سولاي، ومستشاري بلديتها؛
ورالف ستانلي جان بريس، المدير الإقليمي لشرطة هاييتي الوطنية؛ والعقيد
ماغنو باسورو، قائد الكتيبة البرازيلية، ومع أفراد الشرطة والموظفين المدنيين في
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي]

١١/٣٠ اجتماع مع ريني غارسيا بريفال، رئيس الجمهورية، وحاك إدوارد ألكسيس،
رئيس الوزراء، ودانيال ماغلوار، وزير العدل، ودانيال دورسانفيل، وزير
الاقتصاد والمالية، وجون ماكس بيليريف، وزير التخطيط والتعاون الخارجي،
وجيرار جيرمان، وزير الشؤون الاجتماعية، وباتريك دولاتور، وزير السياحة،
وماغي ديس، وزير التجارة والصناعة، ودانيال جان، وكيل وزارة العدل،
وجوزيف لوك إيكار، وكيل وزارة الأمن العام، وغريال فيريت، المستشار
الاقتصادي لرئيس الدولة
(القصر الوطني)

١٣/٣٠ اجتماع مع دانيال ماغلوار، وزير العدل، وجون ماكس بيليريف، وزير
التخطيط والتعاون الخارجي، وباتريك دولاتور، وزير السياحة
(القصر الوطني)

١٦/٠٠ اجتماع مع الفريق القطري للأمم المتحدة
[يرأسه نائب الممثل الخاص للأمين العام/الممثل المقيم للأمم المتحدة. الوكالات
المثلة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة
للسكان، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة
العالمية، اليونسكو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية]
(غرفة اجتماعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

١٩/٠٠ حفل استقبال تقيمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
(مقر إقامة الممثل الخاص للأمين العام)

الجمعة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

٨/٠٠ زيارة إلى أوانامينت [زيارة السوق المشتركة مع الجمهورية الدومينيكية والجسر الدولي بين البلدين؛ زيارة منطقة التجارة الحرة حيث يوجد مصنع النسيج لانتاج الملابس لشركات دولية تشغل قرابة ٩٠٠ عامل من هايتي؛ اجتماع مع عمدة أوانامينت]

١٦/٠٠ اجتماع مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف:

فرانثيسكو غوزيتي من المفوضية الأوروبية؛ إدغار روزموند، خبير اقتصاد في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ روزا بلتزارن، المنسقة العامة للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي؛ ورونالد كاردوزو، المستشار بسفارة البرازيل؛ وزاداليندا غرونزالي، سفيرة المكسيك؛ وإنريك غوميز، القائم بأعمال سفارة المكسيك؛ وكلوديو دي غريغوريو، الوزير القائم بالأعمال في سفارة الأرجنتين؛ وهيوغو فابانو، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي؛ وماثورين غبامبو، الممثل المقيم للبنك الدولي؛ وأنا سيسيليا ماك إينيس، الممثلة المقيمة لمصرف التنمية للبلدان الآسيوية؛ وحوال بوترو، نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل المقيم للأمم المتحدة

(مقر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي)

١٨/٣٠ حفل استقبال تقيمه سفارة كندا في هايتي

السبت ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

٨/٣٠ إفطار عمل مع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبحث التطورات السياسية والحكم الرشيد (فندق مونتانا)

١٠/٠٠ اجتماع/إحاطة مع جون ماكس بيليريف، وزير التخطيط والتعاون الخارجي (فندق مونتانا)

١١/٣٠ مؤتمر صحفي (مطار توسان لوفارتير)

١٣/٣٠ المغادرة إلى نيويورك

المرفق الثاني

جدول الإنفاق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

وزارة التخطيط والتعاون الخارجي

دعم تنفيذ إطار التعاون المؤقت

تقرير مدفوعات مشاريع إطار التعاون المؤقت حسب وجوه الإنفاق وحسب المانحين، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

وجوه الإنفاق القطاع	ألمانيا	البنك الدولي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	كندا	اسبانيا	فرنسا ^١	اليابان	وكالات الأمم المتحدة ^٢	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	المجموع
١-١ الأمن والشرطة ونسزع السلاح وجه الإنفاق والتسريح وإعادة التأهيل ١			٢٩ ٣٦٥ ٦١٩		٣٦٣ ٣٢٧			٤ ١٤٧ ٣٣٤		٥٢٠ ١١ ٥٢٥	٨٥ ٨٨٧ ٨٠٥
٢-١ العدالة والسجون وحقوق الإنسان			١٨ ٨٣٤ ١١٠		٩٣٣ ٥٧٧			٣ ١٠٢ ٧٩٠	١ ٠٤٠ ٦٣٨	١٧ ٧٥٠ ٠٠٠	٤١ ٦٦١ ١١٤
٣-١ العملية الانتخابية والحوار الوطني			٣٢ ٠٩٨ ٢٦١		٥١٨ ٥٥١		١ ٠٦٥ ٧٢٥	٢٠ ٩٧٠ ٧٣٥	٤٠ ١٦٣ ٢٨٣	٢٤ ٤٠٠ ٠٠٠	١١٩ ٢١٦ ٥٥٤
مجموع وجه الإنفاق ١			٨٠ ٢٩٧ ٩٩٠		٥١٨ ٥٥١	١ ٢٩٦ ٩٠٤	١ ٠٦٥ ٧٢٥	٢٨ ٢٢٠ ٨٥٩	٤١ ٢٠٣ ٩٢١	٩٤ ١٦١ ٥٢٥	٢٤٦ ٧٦٥ ٤٧٤
وجه الإنفاق ١-٢ الحوكمة الاقتصادية ٢		٦٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٩٦ ٠٠٠		٢١٩ ٥٥٣ ٣ ١٠١ ٠٨٢		صفر	١ ٤١٦ ٣٩٨		٤٤٠ ٠٠٠	١١٧ ٨٧٣ ٠٣٣
٢-٢ تعزيز القدرات المؤسسة			١٠٣ ٩٠٨ ٤١٨		١٠٣ ٧٢١		٢٤٣ ٢٨٦	٢ ٦٥٧ ٩٣٠	١ ٧٨٨ ٤٦٥	٢٢ ١٣٦ ٣٣٠	١٣٠ ٨٣٨ ١٥٠
٣-٢ تهيئة الأراضي			٢٢ ٧٧٥ ٠٠٠		٨٤١ ٩٠٩			٣ ٢٥٠ ٥٨١		٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٨٦٧ ٤٩٠
٤-٢ التنمية المحلية			١٥ ٥٧١ ٦٢٣		٣٥٢ ٧٧٤		٨٧ ١٨٧		٧٠١ ٦٩٣	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ ٧١٣ ٢٧٧
٥-٢ اللامركزية					١٥ ٦٠٠					٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠١٥ ٦٠٠
مجموع وجه الإنفاق ٢	صفر	٦٢ ٦٠٠ ٠٠٠	٧٢ ٨٧١ ٠٠٠	١١٩ ٤٨٠ ٠٤٢	٣ ١١٦ ٦٨٢	١ ٥١٧ ٩٥٧	٣٣٠ ٤٧٣	٧ ٣٢٤ ٩٠٩	٢ ٤٩٠ ١٥٨	٢٨ ٥٧٦ ٣٣٠	٢٩٨ ٣٠٧ ٥٥١

(أ) لم تقدم فرنسا ووكالات الأمم المتحدة بياناتها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وترد في الجدول مدفوعاتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وجه الإنفاق القطاع	ألمانيا	البنك الدولي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	كندا	اسبانيا	فرنسا	اليابان	وكالات الأمم المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	المجموع
١-٣ الاستقرار على وجه الإنفاق مستوى الاقتصاد الكلي											صفر
٢-٣ الكهرباء		صفر	٢ ٩٤٨ ٤٨٢		٢ ٨٥٣ ٣٢٦			٠	٦٢ ١٦٣	٢٣ ٩٨٢ ٠٠٠	٢٩ ٨٤٥ ٩٧٠
٣-٣ توفير القروض ... ٣.٣٩ ... الصغيرة وخلق مواطن الرزق بسرعة	١ ٠٠٠ ٠٠٠		١٢ ٣١٢ ١٧٦		١ ١٤٨ ١٨٧ ٢ ١٠٠ ٠٠٠			٦١١ ٧٥٠		٧٤ ٩٣٥ ١١٧	٩٥ ١٤٦ ٢٣٠
٤-٣ تطوير القطاع الخاص/المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم					١ ٦١ ٠٧٥			٠	٣٤٥ ٢٨١	٤ ٢٠٠ ٠٠٠	٤ ٧٠٦ ٣٥٦
٥-٣ الزراعة	١٤ ٩١٠ ٠٠٠		٩٥ ٦٥٢		٣ ١٦٩ ٧٧١ ١ ٢٣٨ ٣١٧		٤٣٦ ٣٦٤	٩٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٩٦٤ ٠١٤	١٤ ٠٠٢ ٥٢١	٦٨ ٧١٦ ٦٤٠
٦-٣ الطرق والنقل	٢٣ ٣٨٠ ٠٠٠							٣١١ ٢٠٨	٢٣ ١٨٢ ٧٤٧	٤٥٠ ٠٠٠	٤٧ ٣٢٣ ٩٥٥
٧-٣ الحماية وإعادة التأهيل	٥١٨ ٤٠٠	٢ ٨٨٩ ٠٠٠	٤٥١ ٠٠٠	١ ٢٥٢ ١٧٤	٦٤٠ ٥٠٠	٧٦ ٢٩٩		١ ٥٨٧ ٠٢١		٢ ٥٨٠ ٠٠٠	٩ ٩٩٤ ٣٩٤
٨-٣ أنشطة متعددة القطاعات	٦ ٠٢٥ ٠٠٠										٦ ٠٢٥ ٠٠٠
مجموع وجه الإنفاق ٣	٣ ٥٥٧ ٤٠٠	٩ ٩١٤ ٠٠٠	٣٨ ٧٤١ ٠٠٠	١٦ ٦٠٨ ٤٨٣	٣ ٩٧٨ ٨١٧	٧ ٤٠٨ ٦٥٨	٤٣٦ ٣٦٤	٣ ٤٠٩ ٩٧٩	٥٧ ٥٥٤ ٢٠٥	١٢٠ ١٤٩ ٦٣٨	٢٦١ ٧٥٨ ٥٤٤
وجه الإنفاق ١-٤ المساعدة الإنسانية العاجلة			٧ ٦٩٧ ٦٣٦		٢ ٨٨٢ ٢٠٠		٦١١ ٢٣١	٢٠ ٣٥٠ ٠٠٠	١٢ ٨٤٦ ٦١٨		٤٤ ٣٨٧ ٦٨٥
١٠-٤ أنشطة متعددة القطاعات	٨٥٥ ٠٠٠	٨ ١٧٧ ٠٠٠	٧ ٨١٢ ٧٦٥		٢٤٢ ٢١٩				صفر		١٧ ٠٨٦ ٩٨٤
٢-٤ المياه ومرافق الصرف الصحي		٨ ٢٧٨ ٠٠٠			٩٤٥ ٠٠٠	٧ ٣٤١ ٨١٤		٧٩٨ ٠٤١	٤ ٢١٤ ١٠٣	٥٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٠٧٦ ٩٥٨
٣-٤ الصحة والتغذية	٢ ١٠٠ ٠٠٠	٤ ٤٠٥ ٠٠٠	٢٩ ٠٩١ ٦٨٣		٣ ٠١ ٢٧٣	٣ ٢٣٤ ٥٧١	٤ ٢٩٦ ٥٧١	٣٠ ٧٦٣ ٨٨٦	٣٣٧ ١٩١	١٢٩ ٦٣٠ ...	٢٠٤ ١٦٠ ١٧٥
٤-٤ التعليم والشباب والرياضة	١ ٤٠٧ ٥٤٠	٨ ٤٣٥ ٠٠٠	١٧ ٨٠٢ ٤٥٣		٦٧١ ٦٤٤	٣ ٥٢٩ ٩٣٢	٧٥١ ٠١٥	٢٢ ٧٦٣ ٨٤٠	١٨ ٥٨٦ ٠٨٣	٩ ٠٧٥ ١٠٠	٨٣ ٠٢٢ ٦٠٨
٥-٤ الثقافة ووسائط الإعلام والاتصال	١٥٠ ٠٠٠				١ ٢١١ ٠٩٤			٩٦٣ ١٢٣		صفر	٢ ٢٣٤ ٢١٧
٦-٤ الأمن الغذائي					صفر			٦ ٠٥٨ ٥٨٨		٦٣ ١٥٤ ٢٨٠	٧٤ ٦٦٧ ٤١٢

وجه الإنفاق القطاع	ألمانيا	البنك الدولي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	كندا	اسبانيا	فرنسا	اليابان	وكالات الأمم المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	المجموع
٧-٤ إدارة النفايات الصلبة		١٨٠ ٠٠٠				٩٧ ٩٥٢		صفر		٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٧٧ ٩٥٢
٨-٤ تحسين مدن الصفائح			٥ ٥٩٦ ٠٠٠					١٠٠ ٠٠٠			٥ ٦٩٦ ٠٠٠
٩-٤ شبكات الضمان والحماية الاجتماعيين								٣ ٧٦٨ ٥٩٦			٣ ٧٦٨ ٥٩٦
مجموع وجه الإنفاق ٤		٤ ٦٩٢ ٥٤٠	٣٤ ٨٩١ ٠٠٠	٦٢ ٤٠٤ ٥٣٧	٤ ٨٠٠ ١١٧	١٥ ٦٥٧ ٥٨٢	١١ ١١٣ ٣٦١	٨٥ ٥٦٦ ٠٧٤	٣٥ ٩٨٣ ٩٩٥	٢٠٧ ١٥٩ ٣٨٠	٤٦٢ ٢٦٨ ٥٨٦
وجه الإنفاق ٥- صفر مجالات أخرى								٨٨٥ ٠٠٠			٨٨٥ ٠٠٠
١-٥ تصفية المتأخرات			١١ ٩٤٧ ٠٧٠								١١ ٩٤٧ ٠٧٠
٢-٥ أنشطة متعددة القطاعات			٢٤ ٣٤١ ٠٣٠								٢٤ ٣٤١ ٠٣٠
٣-٥ الهياكل الأساسية الاقتصادية								٠			صفر
المساعدة التقنية							١ ٣٦٠ ٠٠٠	صفر		٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٣٦٠ ٠٠٠
المساعدة الخارجية								٩ ٦٠٠ ٠٠٠			٩ ٦٠٠ ٠٠٠
مجموع وجه الإنفاق ٥			٣٦ ٢٨٨ ١٠٠				٢ ٢٤٥ ٠٠٠	٩ ٦٠٠ ٠٠٠		٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٥ ١٣٣ ١٠٠
المجموع العام		٧٧ ٢٠٦ ٥٤٠	١٤٦ ٥٠٣ ٠٠٠	٣١٥ ٠٧٩ ١٥٢	١٠ ١١٢ ٤١٤ ١٦٧	٢٥ ٨٨١ ١٠ ١١٢ ٤١٤ ١٦٧	١٢ ٩٤٥ ٩٢٣ ٢٥ ٨٨١ ١٠ ١١٢ ٤١٤ ١٦٧	١٢٦ ٧٦٦ ٨٢١ ١٢ ٩٤٥ ٩٢٣ ٢٥ ٨٨١ ١٠ ١١٢ ٤١٤ ١٦٧	١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨ ١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨ ١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨ ١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨	١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨ ١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨ ١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨ ١٤٦ ٨٣٢ ٢٧٨	١ ٣٢٤ ٢٣٣ ٢٥٤ ٤٥٧ ٠٤٦ ٨٧٣ ١ ٣٢٤ ٢٣٣ ٢٥٤ ٤٥٧ ٠٤٦ ٨٧٣ ١ ٣٢٤ ٢٣٣ ٢٥٤ ٤٥٧ ٠٤٦ ٨٧٣

وجه الإنفاق:

- ١ - كفالة تحسين الحكم السياسي وتعزيز الحوار الوطني
- ٢ - الحوكمة الاقتصادية وتنمية المؤسسات
- ٣ - تشجيع النهوض الاقتصادي
- ٤ - تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية
- ٥ - أهداف متنوعة